دور حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي

Le rôle de la gouvernance du système d'information comptable dans la lutte contre la corruption financière

مداح عبد الباسط *، جامعة الجزائر (3) (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2021/08/02 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي، التي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث عالجت الدراسة إشكالية مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المتكامل والمحوكم في مكافحة مظاهر الفساد المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، وذلك باللجوء إلى المراجع والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، كما تم استخدام الاستبيان في الجانب التطبيقي بغية استقصاء أراء ممتهني المهن المحاسبية عن مدى مساهمة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي.

وتوصلت الدراسة الى أن حوكمة نظام المعلومات المحاسبي تساهم في مكافحة الحد الفساد المالي، وأن نظام المعلومات المحاسبي غير المحوكم يشكل وسط ملائم لانتشار أشكال ومظاهر الفساد المالي، إضافة الى انه يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يواكب التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال المحلية والدولية.

الكلمات المفتاح : الفساد المالي؛ الحوكمة؛ نظام المعلومات المحاسبي.

تصنيف JEL : M40 ;G34

Résumé :

Le rôle de la gouvernance du système d'informations comptable dans la lutte contre la corruption financière

Cette étude a eu pour objectif la clarification du rôle de la gouvernance du système d'informations comptable dans la lutte contre le phénomène de la corruption financière qui menace les économies des pays développé où l'étude a traité la problématique du degré de contribution du système d'informations comptable intégré et gouverné dans la lutte contre le phénomène de corruption financière.

Afin de réaliser les objectifs de cette étude, l'approche descriptive a été adoptée dans la patrie théorique de l'étude en ayant recours aux références représentées en des livres, des revues et les études antérieures ayant une relation avec le sujet. Un questionnaire a été également utilisé dans la partie pratique en vue de sonder les points de vue de ceux qui exercent la profession de comptabilité sur le degré de contribution du système d'informations comptable dans la lutte contre la corruption financière.

L'étude a révélé que la gouvernance du système d'informations comptable contribue dans la lutte contre la corruption financière et que le système d'informations comptable non soumis à la gouvernance constitue un milieu adéquat pour la propagation des formes de phénomènes de corruption financière, en outre, il est impératif au système d'informations comptable de suivre les évolutions effectives dans l'environnement des travaux locaux et internationaux.

Mots clés : La corruption financière, la gouvernance, système d'informations comptable.

Jel Classification Codes : M40 ;G34.

* المؤلف المرسل، meddah.abdelbasset@univ-alger3.dz

I- تمهيد :

تعتبر تقنية المعلومات هي الميزة الأهم للعقود الأخيرة للقرن العشرين، حيث أدى التطور التكنولوجي الى ازدياد حجم تلك المعلومات والتي يجب أن تعالج وتخزن وفق نظم معلوماتية خاصة، ولقد انشترت تطبيقات تلك النظم في شتى المجالات وعلى جميع المستويات والتي من بينها المجال المحاسبي، حيث أصبح معالجة المعلومات المحاسبية وفق نظم خاصة بها أمرا ضروريا وحتميا لتساير المنشأة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال، إلا أن استخدام تلك النظم المحاسبية نتج عنه العديد من المشاكل والاختلالات والتي تجلت في بعض مظاهر الفساد المالي المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي ، ولقد تزامن تطور تكنولوجيا المعلومات مع العديد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة والتي باتت لها أهمية كبيرة ولما لها من دور كبير في تحسين نظام المعلومات وتطويرها.

ومن بين أهم تلك المفاهيم "الحوكمة" والتي توسعت مفاهيمها لتشمل نظام المعلومات المحاسبي، فقد قدم معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات ITGI تعريفا لحوكمة تكنولوجيا المعلومات سنة 2003 بأنها مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وهي جزء مكملا لحوكمة المشروعات وتتألف من القيادات والهيكليات والعمليات التي تضمن أن تكنولوجيا معلومات المنظمة تساند وتبرز أهداف واستراتيجيات المنظمة، وترى نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمان، في بحثها الموسوم بعنوان دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشاة في القطاع المصرفي السعودي، والذي قدم بمجلة الفكر المحاسبي سنة 2013 بان حوكمة نظم المعلومات وسيلة واداة فعالة في المنشاة من خلال خلق مرونة في تكنولوجيا المعلومات وفي هيكليات وعمليات نظم المعلومات حيث ينظر اليها على انها القدرة التنظيمية لرقابة تركيب وتطبيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

ومع بروز المشكلات المحاسبية والتي ألقت بضلالها على البحث المحاسبي، بل وحتى على التنظيم المحاسبي بحد ذاته، فقد أدت الفضائح المحاسبية وانهيار كبيرات الشركات الأمريكية الى توجيه الشكوك الى تلك التقارير التي كانت لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية لتلك الشركات وأضحت كصورة من صور الفساد المالي والذي عرفها Heal and Wahlen سنة 1999 بانها "استخدام الإدارة لحكمها الشخصي يشان التقارير المالية الصادرة عن النظم المحاسبية، وهيكلة العمليات لأجل تعديل التقارير المالية أما بغرض تظليل أصحاب المصالح بشان الأداء الاقتصادي للشركة أو التأثير على التعاقدات التي تتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها.

هذه العوامل التي أدت الى حتمية الاستعانة بآليات جديدة لإدارة تقارير مالية تتسم بالشفافية وتوفير المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال، وذلك بتفعيل أسلوب الحوكمة وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ والتي تدعو إلى الإدارة النزيهة والرشيدة لهذه المؤسسات.

I.1- إشكالية الدراسة

سنتطرق من خلال هذه الدراسة الى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى مساهمة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي؟**

I.2- فرضية الدراسة

- تساهم حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي.

I.3- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنه تطرق لدراسة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي ولحتمية تطويره وتعزيزه لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال وهذا بغرض مكافحة الفساد المالي، حيث أن الظاهرة أصبحت تشكل خطر كبير على الأنظمة الاقتصادية الامر الذي استوجب ضرورة تكامل نظم المعلومات وتعزيز الإجراءات الرقابية والوقائية لنظام المعلومات المحاسبي لمواجهة ظاهرة الفساد المالي

I.4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- تسليط الضوء على دور وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي في الحد من ظاهرة الفساد المالي.
- بيان أهمية مساهمة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي.
- التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية.
- الخروج بنتائج تساعد في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة مختلف مظاهر الفساد المالي.

I.5- الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في موضوع البحث سجلنا أن هناك بعض الدراسات والتي تتناول جوانب موضوع الدراسة، فقد توصل محمد أحمد إبراهيم خليل في دراسته الموسومة بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"، سنة 2005 والمنشور بمجلة الدراسات والبحوث التجارية، الى أن تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها، تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية، ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية، كما توصل كل من عبد الرزاق قاسم شحادة وسعد محمد العاصي سنة 2009 في دراستهما الموسومة بعنوان إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية ووضع معايير لتقييم كفاءة هذه النظم في المؤسسات المصرفية، إلى العديد من النتائج أهمها انه تتمتع نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي نشاط المؤسسات المصرفية من المعلومات، ويوجد دور بارز لنظم المعلومات المحاسبية في تفعيل أنشطة وفعالية المنظمة المصرفية، وتحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المؤسسات المصرفية، وتقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها كونها تتطرق الى نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث وبإسقاطها على جوانب الحوكمة والتي أصبحت ضرورة ملحة نادت بها جل التنظيمات العالمية من اجل تحسين الاقتصاد العالمي وتجنب تكرار تلك الازمات المالي ومظاهر الفساد المالي.

II. ماهية حوكمة نظم المعلومات المحاسبية:

II.1- فهوم نظام المعلومات المحاسبي:

عرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة يقوم بتشغيل العمليات المالية الأساسية لإنتاج معلومة مالية تتعلق بنتائج الأداء (حجازي إبراهيم، 1987، 52). كما عرف أيضا بأنه الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية بجميع الأقسام والأطراف الأخرى أي أن نظام المعلومات المحاسبية يعد أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية (أحمد حلمي جمعة، 2008، ص201)، كما يمكن القول على أنه المسؤول عن توفير المعلومات المالية والكمية بجميع الأقسام ومعالجتها وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف ذات الصلة.

II. 2-أقسام نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عدة أقسام مترابطة فيما بينها، أولها وحدة تجميع البيانات حيث يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أوعن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، وعلى مستوى وحدة معالجة البيانات يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، ثم بعد ذلك تنتقل الى وحدة تخزين البيانات والمعلومات سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات، وأخيرا تنتقل المعلومات الى وحدة نشر وتوزيع المعلومات والتي تزودنا بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية والجداول الملحقة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرون مثلا، مع الإشارة الى أهمية وحدة التغذية العكسية مثل التكاليف، المعياري في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف (بوفروعة، 2012، ص36) .

II. 3- وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، كما هي موضحة في الشكل الموالي، وتتلخص هذه الوظائف في أربع وظائف رئيسية أولها جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية، وثانيا معالجة البيانات عبر عمليات الفرز

والتصنيف والتلخيص، كما يقوم بتوليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، وفي الأخير تأمين الرقابة الكافية التي تتضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة (عبد الرزاق محمد، 2004، ص45).

II. 4- أهداف النظام المالي المحاسبي :

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية بمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجية كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها ، فالهدف الأول يتمثل في الدعم اليومي للعمليات إن أي وحدة اقتصادية تقوم يوميا يعد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية ويقصد بها، العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الاقتصادية هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحتويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات غير المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية فعندما تشتري أي وحدة اقتصادية بضاعة على الحساب بناء على أمر الشراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزون ويجعل المخزن أو المشتريات مدينا، ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا، ومن هنا نرى أن العمليات الغير محاسبية أيضا يحتويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية؛

وأما الهادف الثاني فهو دعم اتخاذ القرار أي توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية والوقاية وأن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه معالجة المعلومات؛

وثالث تلك الأهداف إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة لأن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام أما الوحدات الاقتصادية الأصغر فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل ضريبة إلى الجهات الحكومية (إبراهيم و عامر ، 2008، ص27-29).

II. 5- المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:

تتم عملية التسجيل المحاسبي وفق عدة خطوات بداية من التسجيل في اليومية والتي هي سجلات محاسبية يتم فيها تسجيل البيانات بترتيب حدوثها وبقيم مالية، وكل قيد في اليومية يعكس البيانات الأساسية لعملية معينة، وهي تظهر القيم المدينة، والدائنة، وكذلك الحسابات الخاصة بالجهة المدينة والجهة الدائنة (إبراهيم الأعمش، 1992، ص125).

ثم بعدها يتم ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة، ودفتر الأستاذ هو سجل يضم جميع حسابات المؤسسة، وهو غير إجباري من الناحية القانونية ويعد وثيقة أساسية لكل تنظيم محاسبي ولا يمكن الاستغناء عنه (إبراهيم الأعمش، 1992، ص130). بينما ميزان المراجعة هو عبارة عن أداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر يستعمل ميزان المراجعة لتأكد من صحة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ ولتأكد من صحة عمليات الترصيد (إبراهيم الأعمش، 1992، ص134).

II. 5- المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن تجميع معاملات الوحدة الاقتصادية في عدد من الدورات الأساسية تشكل كل منها نظام فرعي أساسي لنظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة بداية دورة النفقات والتي تتكون من الأنشطة ذات العلاقة بشراء البضاعة أو الخدمات أو المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية ودفع قيمتها، ثم تأتي بعدها دورة الإنتاج والتي تشمل الأنشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية والعمل إلى بضاعة تامة، لتليها فيما بعد دورة الموارد البشرية (الرواتب والأجور) التي تحتوي الأنشطة ذات العلاقة باستئجار العاملين ودفع مستحقاتهم، ثم تلك الأنشطة المتعلقة بخدمات البيع وتحصيل قيمتها بدورة الإيرادات، ليتم الترحيل فيما بعد الى الأستاذ العام والتقارير المالية حيث تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بتحديث الأستاذ العام وإنتاج التقارير للمستخدمين الداخلين والخارجين، كما ان لدورة التمويل أهمية كبيرة فهي تتضمن كافة

الأنشطة المرتبطة بالحصول على الأموال لإدارة نشاط الوحدة الاقتصادية وتسديد الالتزامات ودفع مقسوم الأرباح (إبراهيم و عامر، 2008، ص41).

والشكل التالي يوضح النظم الفرعية والرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي؛

الشكل (01): العلاقة بين النظم الفرعية في نظام المعلومات المحاسبي

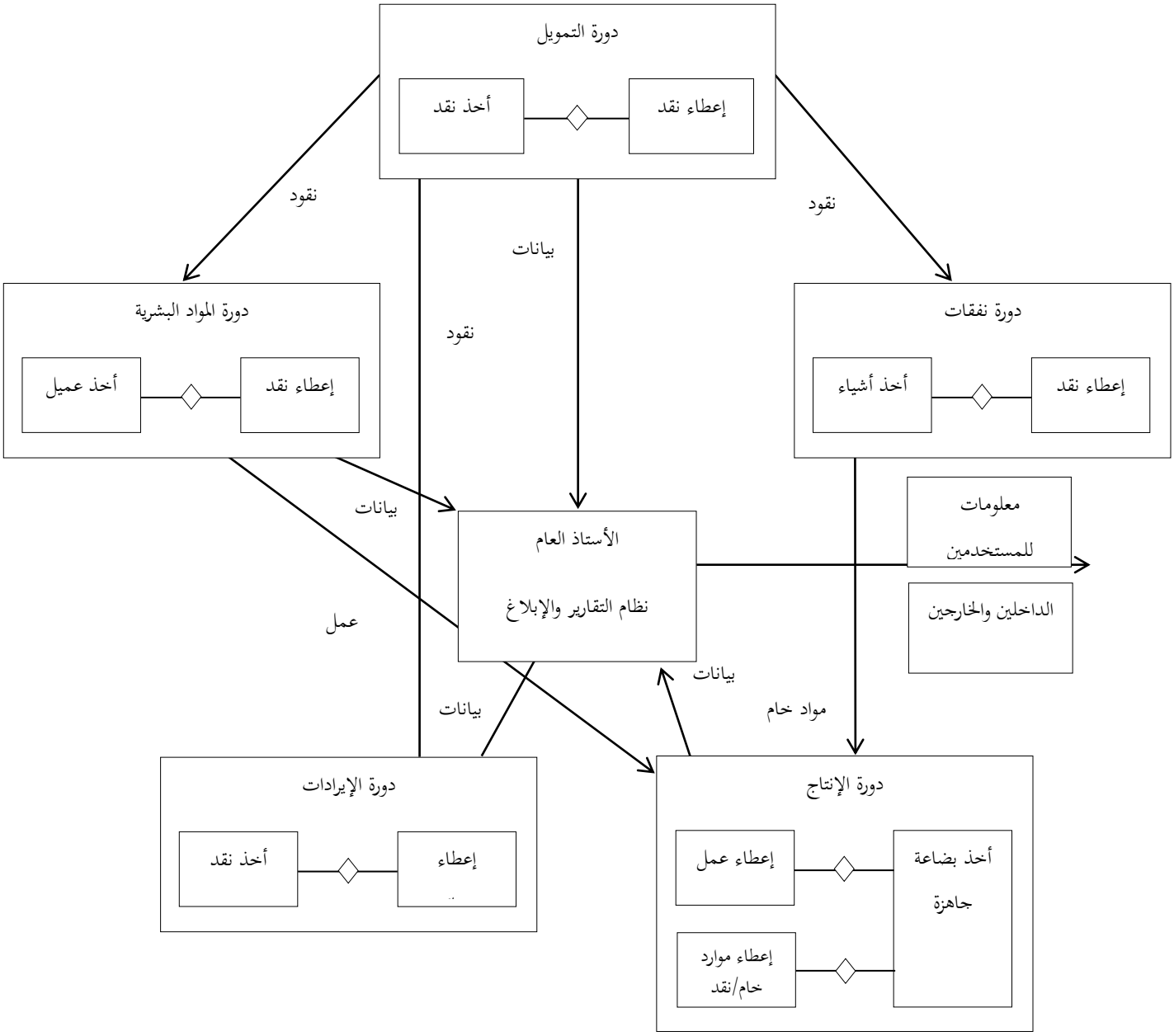

المصدر: إبراهيم الزراوي و عامر الجنابي،(دت)، اساسيات نظم المعلومات المحاسبية دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص41.

III. ماهية حوكمة نظم المعلومات

إن المؤسسة التي تعتمد على نظام المعلومات هي في مواجهة مجموعة من المشاكل التي يمكن القول إنها مشاكل حديثة لم تكن متواجدة من قبل لها علاقة بالمعلومة كمورد اقتصادي قابل للقياس لكن عدم وجود طرق واضحة بالاعتماد على النماذج التقليدية يجعل من الصعوبة ضمان ومراقبة وقيادة المعلومات، بهذه المؤسسة لذا لابد للمؤسسة الاعتماد على طرق حديثة تعمل على الربط بين الإدارة ومراقبة وقيادة المعلومة، تحقيق هذا الربط تطلب ظهور مقاربة جديدة تسمح بتحقيقه، وهو ما يعرف بحوكمة نظم المعلومات.

III. 1- تعريف حوكمة نظم المعلومات:

عرفتها جمعية حوكمة تكنولوجيا المعلومات كما لي "حوكمة نظم المعلومات من مسؤولية مجلس الإدارة، وإدارة السلطة التنفيذية وهي جزء لا يتجزأ من حوكمة المؤسسات، تتعلق بكل من القيادة، الهياكل التنظيمية والسيرورات التي تضمن دعم نظم المعلومات لتحقيق أهداف واستراتيجية المؤسسة، كما عرفت حوكمة نظم المعلومات بأنها جزء لا يتجزأ من حوكمة المؤسسات، تركز هذه الحوكمة على نظم المعلومات، الأداء، وإدارة المخاطر (محمد الشويات، 2014، ص282).

III.2- أهداف حوكمة نظم المعلومات

من أبرز الأهداف التي تريد حوكمة نظم المعلومات تحقيقها اصطفاف نظم المعلومات حسب الأولويات المهنية في المؤسسة، وكذا قياس فعالية نظم المعلومات، والمساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بخلق القيمة والتحكم في الجوانب المالية المتعلقة بنظم معلومات المتوسط، كما تهدف الى الرفع من أداء سيرورات المعلوماتية والعمل على توجيهها لخدمة الزبائن والتحكم في الجوانب المالية المتعلقة بنظم معلومات المؤسسة، الإضافة الى تطوير مختلف الحلول ومختلف المهارات المتعلقة بنظام المعلومات بداخل المؤسسة، وكذا ضمان التحكم في مختلف المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات مع عدم إهمال الشفافية.

III.3- مجالات حوكمة نظم المعلومات

تسعى المؤسسات على الحفاظ على فعالية حوكمة نظم معلوماتها من خلال خمسة مجالات وهي؛ الاصطفاف الاستراتيجي، تسيير الموارد، القيمة المضافة، تسيير المخاطر وقياس الأداء، فمن خلال الاصطفاف الاستراتيجي يتم التأكد من ضمان أن المخططات المعلوماتية مصطفة مع المخططات المهنية بما يسمح في خلق القيمة للمؤسسة، ومن خلال تسيير الموارد التي تتضمن أمثلة الاستثمار في الموارد المعلوماتية الحيوية وبشكل جيد التطبيقات المعلومات، البنى التحتية والأشخاص، ومن خلال القيمة المضافة والتي تتضمن تنفيذ اقتراح القيمة المضافة على طور توريد الخدمات بما يسمح بضمان أن المعلوماتية تضيف أرباح للمخطط الاستراتيجي، وضمان التركيز على أمثلة التكاليف مع إثبات القيامة الجوهرية لنظام المعلومات، ومن خلال تسيير المخاطر فالأمر هنا يتطلب الوعي بالمخاطر رؤية واضحة من المعرفة الجيدة بمتطلبات المطابقة والشفافية وتوزيع المسؤوليات في تسيير المخاطر داخل المؤسسة، أما بالنسبة لقياس الأداء أي أنه تتطلب متابعة ويقظة في تنفيذ الاستراتيجية كاستعمال بطاقة الأداء المتوازن (محمد الشويات، 2014، ص ص284-285).

III.4- الحوكمة ونظم المعلومات المحاسبية:

III.1.4- الابعاد المحاسبية للحوكمة:

تحظى الأبعاد المحاسبية للحوكمة باهتمام كبير وتشغل الحيز الأوسع من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة وهي على عدة مراحل أولها مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة القبلية والرقابية البعدية للعمل المحاسبي، لتليها فيما بعد مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وأخيرا مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه في إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، فالمعرفة المحاسبية تعد من أساسيات الحوكمة والتي ترتكز على الرقابة والإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر وتأثير ذلك على نشاط المؤسسة وعلى عنصر الربح فيها، وقد ازدادت أهمية الحوكمة مع زيادة حالات الفشل والانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية لذا فالاهتمام بها خصوصا يرتبط به الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط في كافة المعلومات المالية والمحاسبية.

فنظام المعلومات المحاسبيي هومن يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للأطراف المتعددة داخل وخارج المؤسسة بما يساعد كل طرف على الاستفادة من هذه المعلومات، كما يساعد على أحكام الرقابة على تصرفات وقرارات مجلس الإدارة، وبالتالي تطبيق الحوكمة التي تسعى بدورها لتحقيق نفس الأهداف (خليل محمد ، 2016).

III.2.4- دعم نظام المعلومات المحاسبية للحوكمة:

يدعم نظام المعلومات المحاسبية للحوكمة في العديد من النقاط المهمة والضرورية والتي نوجزها في النقاط الرئيسية التالية:

- المساءلة والرقابة المحاسبية: لا بد أن يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وذلك من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى وكذلك المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة.
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: إن ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة يعد من الممارسات السلبية للحوكمة لذا لا بد من تطوير الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة.
- دور المراجعة الداخلية: حيث تساعد عملية المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، وتحقيق الضبط الداخلي.
- دور المراجع الخارجي: إذ لا بد على المراجع الخارجي من إضفاء الدقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية حيث يكون دوره جوهريا وفعالا ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وما ينجم عنها من انحرافات سلبية.
- دور لجان المراجعة: حيث تؤكد الدراسات على ضرورة وجود لجان للمراجعة التي تسعى لتطبيق الحوكمة، إذ يمثل دور هذه اللجان عاملا أساسيا بتقييم مستويات الحوكمة المطبقة، إذ تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة بما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عمليات المراجعة.
- إدارة الأرباح: تمارس إدارة بعض المؤسسات سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤ بها أو تجنب التنبؤ بها أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.
- تقويم أداء المؤسسات: تظهر أهمية الحوكمة من خلال دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق مما يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، وهذا ما يجعل للأبعاد المحاسبية اهتماما كبيرا وحيزا أعظم مقارنة بالأبعاد الأخرى ضمن الأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة (إبراهيم محمد أحمد، 2016).

IV. دور نظم المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي:

من خلال هذا الجزء سنتناول الإجراءات الرقابية اللازمة للنظام المعلومات المحاسبي التي يجب أن يعتمد عليها العمل المحاسبي في الشركة لمكافحة الفساد المالي؛

IV. 1- ماهية الفساد المالي:

IV.1.1- مفهوم الفساد المالي:

عرف الفساد المالي بأنه مجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة الحسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات (أمير فرج، 2011، ص 134) ولقد جاء تعريف الفساد المالي في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه سوء استخدام النفوذ العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، كما عرف بانه استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة مصلحة العامة ومناقضا لأهداف المنظمة العامة وكذلك الاستخفاف بقيم العمل وأهدافه، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء استغلال الأموال العامة والسيطرة عليها واستعمالها لغير الأوجه المعدة لها واستخدامها للمنفعة الشخصية، حتى أنه أخذ أبعاد واسعة وكبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الاقتصاد الحر المعلوم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع.

2.1.IV- أسباب ومظاهر الفساد المالي:

1.2.1.IV- أسباب الفساد المالي:

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوئها وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي أبرزها ما يلي:(سعاد عبد الفتاح، 2008، ص ص3-8)

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها؛
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة؛
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة؛
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها؛

2.2.1.IV- مظاهر الفساد المالي:

من خلال التقديم السابق للفساد المالي فهو يحتوي على العديد من المظاهر اللاشرعية والتي تنطوي كلها تحت غطاء تحقيق المصالح الشخصية، ولقد تعددت أشكال الفساد المالي من حيث ممارسته ويمكن حصر أهم أشكاله هذا النوع من الفساد فيما يلي (فيحاء عبد الخالق ، 2009، ص62):

-الاعتداء على المال العام: هذا الشكل من الفساد المالي يتم من خلال الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية او تراخيص الأشخاص أو الشركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق أو أخذ أموال عامة تحت مسميات اعانات او مساعدات مباشرة او غير مباشرة بغير حق.

-الافتقار الى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية: قد يتعلق هذا الشكل بعملية إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شرعية للشركات او المنشآت أو الوحدات وأغلبها ترتبط بوجود علاقة بين المسؤولين الكبار (أصحاب العهد المالية الكبيرة) في تلك الوحدات أو لأقاربهم أو استخدام وسائل غير قانونية أو حيل لاستغلال المنشآت الحكومية.

-تهريب الأموال: ان قيام بعض المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني ومن دون وجه حق الى الخارج.

-غسيل الأموال: ان عمليات غسيل الأموال تمثل ظاهرة خطيرة عالميا كما تمثل جريمة هدفها الأساسي يتعلق بتغيير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة، وفحواها يتعلق بطمس مصادر الأموال المكتسبة لجعل تلك الأموال شرعية نظيفة (تحويل الأموال القذرة الى أموال شرعية) أي اللجوء الى مصدر الحصول عليها كان غير شرعي فأهم مصادرها تكون انا غش مالي أو احتيال مالي، اختلاس، ابتزاز... وغيرها؛

-الابتزاز والتزوير: وهذا لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية واخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبية أو تزوير الشهادات الدراسية او النقود (أحمد مصطفى، 2012، ص48).

-الرشوة: وتتمثل في وعد الموظف العام بميزة غير مستحقة له، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية (أحمد درويش، 2010، ص20)

-المحاباة والوساطة: وتتمثل هذه الظاهرة برعاية الاقارب والمعارف وتفضيلهم في مجال التعيين او ابرام العقود وهذا يمثل نوعا خطيرا للفساد لأنه يعني اعطاء حق لمن لا يستحقه (على سكر ، 2010، ص122).

–الغش أو التلاعب: ويعني تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف اخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في أغراض خاصة (محمد سمير و محمد الفيومي، 1990، ص135).

2.IV دور نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي:

من خلال هذه الجزئية سنتطرق الى الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لنظام المعلومات المحاسبي، من طرف المحاسب بغرض مكافحة الفساد المالي:

1.2.IV– نظام دورة المشتريات : تشمل دورة المشتريات الأنشطة المتعلقة بالحصول على السلع والخدمات، ولابد من مجموعة من الإجراءات الرقابية للتأكد من العمليات من حيث الحدوث والاكتمال والدقة والتصنيف والحد الفاصل وكذا الأرصدة من حيث الوجود والاكتمال والتقييم والتوزيع والحقوق والالتزامات وتتمثل اهم الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لسد ومكافحة كل مظاهر الفساد المالي بداية من طلب الشراء حيث يتم التأكد من وجود حاجة ملحة للشراء، وأن المواد المطلوبة صحيحة، وكذا التأكد المصادقة على طلب الشراء، ووجود اعتماد اللازم لتمويل عملية الشراء، وأن استخدام طلبات الشراء المطبوعة والمرقمة مسبقا؛ (ليلى ناجي و مجيد الفتلاوي، 2012، ص ص286-287).

وبعد التأكد من طلب الشراء تتم الرقابة على أمر الشراء حيث يتم التأكد من مدى تناسب الأسعار المثبتة في أمر الشراء للأسعار السائدة في السوق، وكذا ترقيم أوامر الشراء بشكل مسبق، وان تصديق أوامر الشراء تم من قبل لجنة المشتريات ومدير الحسابات، ووجود طلب مكتوب للشراء لكل امر شراء؛

اما بالنسبة لتقرير الاستلام فتتم عليه مجموعة من الإجراءات الرقابية بداية من التأكد من وجود أمر الشراء المعتمد لكل عملية استلام، والتأكد من أن البضاعة †المستلمة في حالة جيدة ووفق المواصفات، وكذا وضع حقل الكمية(فارغ) على نسخة أمر الشراء المرسلة الى قسم الاستلام؛

وفي الأخير وقبل الرقابة على المعالجة المحاسبية تتم الرقابة على الفاتورة من خلال التأكد من ان الفاتورة رسمية وسليمة وتوضح البيانات المشترات، والتحقق من مطابقة بيانات الفاتورة لأوامر الشراء ومع الكميات المستلمة، والتأكد من ان الدفع يتم بموجب الفاتورة الأصلية، وأن الفاتورة تتعلق بالدورة الجارية.

أما بالنسبة لعملية المعالجة المحاسبية فتتم الرقابة عليها بداية من التأكد مطابقة القيود المحاسبية مع الفواتير الخاصة بها للتأكد من إثبات عملية الشراء، وكذا فحص عملية الترحيل من يومية المشتريات الى حساب الموردين في دفتر الأستاذ، والتأكد من الأرصدة الافتتاحية لحسابات الأستاذ ومطابقتها بنتائج المصادقات الواردة من الموردين، في حالة إثبات قيد الشراء بالأسعار المعيارية يجب التأكد من قيود التسوية عند ورود الفاتورة التي تحمل أسعار الفعلية.

2.2.IV– نظام دورة المدفوعات: هي عبارة عن مجموعة من الآليات والإجراءات الواجب اتباعها في سبيل شراء السلع وإدخالها للمخازن، وفيما يلي اهم الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لسد ومكافحة كل مظاهر الفساد المالي لنظام دورة المدفوعات، حيث تتمثل اهم الإجراءات بداية من المدخلات المتمثلة في مستندات الصرف وهذا بالتأكد من اتباع القوانين والتعليمات الخاصة بصلاحيات الصرف وأسلوب الشراء والتأكد من عدم تجزئة المشتريات لعدد من المستندات خلال الشهر الواحد، ولكل حالة شراء، وكذلك التأكد من القوائم والوصولات المرفقة مع أولويات الصرف من حيث عدم التزييف والتلاعب فيها، وعندما تدفع الصكوك يجب ان تؤشر الفاتورة وبقية المستندات المرفقة بطريقة تمنع إعادة دفعها، والتحقق من تساوي الجانب المدين والدائن في مستند الصرف.

اما بالنسبة للمعالجة في دورة المدفوعات فتتم الرقابة بالتأكد من صحة الأرقام الواردة في مستندات الصرف، وكذا التحقق من قيود اليومية في دفاتر اليومية وفحص طرفي القيد في كل حالة، والتأكد من صحة الأرصدة الخاصة بحسابات هذه المصروفات في دفاتر الأستاذ،

والتحقق من المبالغ المسددة من هذه المصروفات والمدفوعات والخاصة بالسنة المالية الحالية بهدف تحميلها على الحسابات الختامية عن هذه السنة، وأيضا التحقق من صحة أرصدة المصروفات المقدمة او المستحقة منها والتي تظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن أرصدة مدينة وأخرى دائنة، وأخيرا مدى سلامة الشكل العام لها لكونها من القرائن المهمة في التدقيق والرقابة

IV.2.3- نظام دورة الرواتب والأجور: تتعلق دورة الرواتب والأجور بتوظيف ودفع رواتب وأجور العاملين، وتعتبر من البؤر التي يتغلغل منها الفساد المالي، وهناك مجموعة من الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لسد ومكافحة كل مظاهر الفساد المالي بداية من المداخلات ومتمثلة أولا في قوائم بأسماء العاملين التي تتم مراقبتها بالتأكد من قوائم موظفي الشركة في قسم الأفراد والملاك من خلال الأوامر الإدارية الأصلية الخاصة بالتعيين، وكذا التأكد من عدم إضافة أسماء وهمية من خلال الزيارات الميدانية لاماكن تواجدهم والتأكد من هوياتهم، والتأكد من صحة استحقاق الترقية لموظفي الشركة من خلال الاطلاع على أوامر الترقية، وتدقيق حالات تعيين العاملين الوقتيين للقيام ببعض الاعمال من خلال الوجود الفعلي لهم وعددهم.

كما تتم مراقبة بطاقة الوقت من خلال التحقق من ان لكل عامل بطاقة واحدة لتسجيل وقت حضوره وانصرافه حتى لا تكون هناك فرصة لعمل بطاعات وهمية، وكذا التحقق من تواجد العمال اداخل المصنع ومقارنة بطاقة الشغل مع بطاقة الوقت من حيث الأوقات المنصرفة في الإنتاج

أما بالنسبة لقائمة صرف الأجور والرواتب فتتم مراقبتها من خلال مطابقة قوائم الصرف للرواتب والأجور مع قوائم الافراد وبطاقة الوقت، للتأكد من عدم إضافة أسماء وهمية الى هذه القوائم لاختلاس مبلغها، كما يجب تنظيم قوائم الرواتب والأجور من قبل قسم الرواتب والأجور في مقر الشركة، للعاملين في الشركة جميعهم حتى وإن كانوا يعملون في الخارج والتحقق من عملية احتساب الأجور والرواتب عند إعداد قوائم وكشوف الرواتب والأجور وعملية الصرف

وبعد القيام بالرقابة على المداخلات تتم الرقابة على المعالجة المحاسبية وذلك بمعرفة مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعديلات الخاصة باحتساب وتسجيل وصرف الرواتب والأجور واتباع القوانين والتعليمات في صرف المكافئات والحوافز والأرباح وبحس درجة الوظيفة، ومدى المحافظة على بيانات الرواتب والأجور وحفظها في أماكن مقفلة وبعهدة الشخص المسؤول عنها، والتحقق من مدى صحة ودقة المعالجة المحاسبية والدفترية للرواتب والأجور من خلال تدقيق القيود في اليومية وترحيلها.

IV.2.4- نظام المحاسبي للمخزونات: تعتبر أيضا أحد أهم المعاقل التي تنتشر فيها مظاهر الفساد المالي، **و**فيما يلي اهم الإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لسد ومكافحة كل مظاهر الفساد المالي لنظام دورة المخزونات، وبداية تتم الرقابة على المدخلات والتي يمكن تلخيص العمليات الرقابية في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): العمليات الرقابية لنظام المحاسبي للمخزونات

مـــذكرة الإدخال المخزني	– التأكد من سلامة الاجراءات الواجب القيام بها في استلام المواد الواردة – فحص وتقييم إجراءات مراقبة المخزون – استخدام مذكرة الإدخال المخزني مطبوعة ومرقمة مسبقا
البطاقـة المخزنية	– تركيز وظيفة التخزين في إدارة المخازن عن طريق أمناء المخازن. – فحص نظام الترميز والترتيب للمواد المخزونة ومدى ملاءمة النظام لأنواع المواد التي تتعامل بها الشركة. – إجراء المطابقات الدورية بين البطاقات المخزنية والموجود المخزني وكذلك بين البطاقات المخزنية وسجلات مراقبة المخزون.
مـــذكرة الإخراج	– التأكد من تنظيم مستندات الإخراج المخزني للمواد التي تصرف من المخازن بموجب أوامر البيع – التأكد من تنزيل المواد الصادرة بموجب مذكرة الإخراج المخزني من البطاقة المخزنية. – استخدام مذكرة الإخراج المخزني مطبوعة ومرقمة مسبقا
مـــذكرة الإرجاع	– تركيز وظيفة إعادة المواد إلى المخزن في جهة إدارية خاصة ولتكن إدارة م ا رقبة الإنتاج. – لا يتم إعادة أي أصناف من المواد إلا عن طريق مذكرة إرجاع المواد وتكون مطبوعة ومرقمة مسبقا. – تحرير مذكرة إرجاع المواد بأكثر من نسخة منها الى المخزن كسند، القسم الذي أعاد المواد، الحسابات

المصدر: ليلى ناجي مجيد الفتلاوي،(2012)، دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي: العدد(32)، ص291-292(بتصرف)

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية فتتم مراقبتها من خلال التأكد من القيام بعمليات الجرد على وفق نظام الجرد المتبع وإجراء المطابقات لنتائج الجرد مع سجلات السيطرة المخزنية والسجلات المحاسبية واستخراج الفروقات أن وجدت وتحديد أسبابها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وكذا القيام بالجرد السنوي لمكافحة المواد المخزونة في المخازن بغض النظر عن أهميتها أو كمياتها مع التأكيد على المواد الصغيرة الحجم وباهظة الثمن التي يسهل حملها ولها قيمة في السوق، واختيار عمال المخازن اختياراً حسناً وبناءً على السلوك والسيرة الحسنة والأمانة والنزاهة، والتحقق من العمليات الحسابية لعمليات المخزون للتأكد من عدم وقوع بعض الأخطاء عند القيام بالجرد أو التقييم.

V. منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية: سنتناول في هذا المحور المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

V.1-المنهج العلمي المستخدم في الدراسة: نسعى من خلال الدراسة، الوصول إلى معرفة مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في مكافحة الفساد المالي، بالتطبيق على مجموعة مكاتب محاسبة بالجزائر، لذا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها، وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

V.2- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين في مكاتب المحاسبة بالجزائر، ولصعوبة تحديد عدد العاملين في كل المكاتب، فإننا اخترنا عينة عشوائية من 50عامل بتلك المكاتب، وكان عدد الاستمارات الصالحة للدراسة 41 استمارة.

V.3- أداة الدراسة الميدانية: إعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا كأداة أساسية استمارة استبيان، لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال فقرات هذا الاستبيان، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو معرفة مدى مساهمة حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في مكافحة الفساد المالي.

VI. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

VI.1- تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة:

VI.1.1- الجنس :

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	39	02	41
النسبة %	%95.1	%4.9	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن عدد الذكور بلغ 39 فرد بنسبة 95.1% في حين بلغ عدد الإناث 02 مفردة بنسبة 4.9% أي أن فئة الذكور هي الغالبة في ممارسة المهن المحاسبية.

VI. 2.1- االمؤهل العملي:

جدول رقم(03): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	شهادة مهنية	ليسانس	ماجيستير	دكتور
التكرار	02	18	6	15
النسبة %	% 4.9	% 43.9	% 14.6	% 36.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 95.1 %، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي 02 فرد بنسبة 4.9 %، وكون معظم مجتمع الدراسة يحملون شهادات علمية عالية، مما يعني سهولة قدرتهم على فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها بفعالية. وهذا يعد مؤشر على توفر الكفاءات العلمية.

VI.3.1- الخبرة:

الجدول رقم(04): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

عدد السنوات	أقل من 05	من 05 –10	من 11–15	أكبر من 15	المجموع
التكرار	9	14	02	16	**41**
النسبة %	% 22	% 34.1	% 4.9	% 39	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة 22% ممن عدد سنوات خبرتهم أقل من 05 سنوات، ونسبة 34.1% ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم بين 05 و10 سنوات، ونسبة 4.9% ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم بين 11 و15 سنوات في حين 39% من تزيد سنوات خبرتهم عن 15 سنة، وهذا يدل على ارتفاع نسبة مستوى الخبرة لدى المستجوبين مما يساعد أن تتميز الإجابات على الاستبيان بالدقة النسبية وهذا بدوره يؤدي إلى صحة وسلامة النتائج المراد التوصل إليها.

VI. 4.1- الوظيفة :

الجدول رقم(05): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

عدد السنوات	محاسب	محافظ حسابات	خبير محاسبي	المجموع
التكرار	16	13	12	**41**
النسبة %	% 39	% 31.7	% 29.3	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة 39 % من أفراد العينة محاسبين، و31.7 % من محافظي الحسابات، و29.3 % خبراء محاسبين، بالإجمال يمكن القول بأن تنوع المسميات الوظيفية للمستجوبين يؤدي إلى تنوع وجهات النظر فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة.

VI.2- نتائج تحليل فقرات الاستبيان:

من خلال الجدول رقم (06) أدناه نلاحظ أن فئات العينة المستهدفة في مكاتب المحاسبة على وعى تام بالموضوع محل الدراسة إذ أن أغلب الإجابات كانت تتوافق والواقع العلمي لجوانب الموضوع، وبالتالي يمكن القول أن العينة المدروسة مؤهلة من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل أساسا في معرفة دور حوكمة نظم المعلومات المحاسبية في مكافحة الفساد المالي بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل نتائج الجدول تدل على ادراك فئات العينة لأهمية الموضوع وفعاليته في الحياة العملية.

نظرا لتعدد الأراء وفعاليتها في الدراسة الميدانية، فإن ما يمكن تمييزه من الوهلة الأولى أن عينة الدراسة من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين على دراية حقيقية حول أهمية حوكمة نظم المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي، ذلك نظرا لتعامل أفراد العينة مع نظام المعلومات المحاسبي بشكل مستمر بالإضافة الى ذلك أن نسبة خبرة أفراد العينة في المجال المحاسبي تمتد بين خمس سنوات إلى أكثر من 05 سنوات قد بلغت78% وهذا يعد مؤشر جيد وايجابي مادام أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات العالية، مما يؤكد مصداقية النتائج إذ أن النتائج تثبت أن ما يقارب 94 % من فئات العينة على ادراك جيد بالموضوع وأن الإجابات تعكس ذلك فعلا.

VII.**نتائج تحليل فقرات الاستبيان:** من خلال الجدول رقم (07) أدناه والذي يوضح نتائج تحليل فقرات الاستبيان لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لمجموعة واحدة، ويقوم هذا الاختبار بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية (03)، وعند مستوى دلالة α= 5%، ولقد كانت النتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول رقم (07) أدناه.

من خلال الجدول رقم (07)، والذي يبين تحليل فقرات الاستبيان، نسجل ان درجة الموافقة على تتراوح بين(3.20-4.39)، وجميعها تنتمي الى مجال أتفق، أين لأفراد عينة الدراسة من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين جميعهم يوافق على فقرات الاستبيان الموجه اليهم، حيث بلغ المتوسط العام للمحور(3.803) ، بالإضافة الى أن اختبار t لجميع فقرات المحور تراوح بين (31.1 و43.9) وهي جميعها أكبر من t الجدولية والمقدرة ب(1.684)، وأن جميع فقرات المحور دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع الفقرات أقل من 0.05.

كما أن اختبار t للمحور بلغ 53.31 وهو أكبر من t الجدولية (1.684)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، أي أن حوكمة نظام المعلومات المحاسبي تساهم في مكافحة الفساد المالي.

VIII.**خلاصة:**

أضحت مظاهر الفساد المالي أمر ملازم لأي نشاط اقتصادي، نظرا لتشعب وتعقد وكبر الأنشطة الاقتصادية على جميع المستويات، وأن محاربة هذه الظاهرة يتطلب الاخذ العديد من التدابير لمحاربتها والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبي، وكما سبقت الإشارة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر عنصرا أساسيا في مكافحة الفساد المالي، إذ أصبح له بعدا استراتيجيا، وهو أداة لبناء كل المعلومات المحاسبية المتعامل بها، لذلك لا بد من تطبيق مبادئ الحوكمة عليه إذ تعتبر أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على مخرجات المؤسسات وذلك في إطار حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين الأداء والممارسات المحاسبية وتوفر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتؤدي الحوكمة الجيدة والفعالة لنظام المعلومات المحاسبي الى احكام رقابة فعالة عليه، مما يؤدي الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الإفصاح والشفافية ومظاهر الفساد المالي وعلاجه فور اكتشافه، وعليه يمكن اعتبار حوكمة نظام المعلومات المحاسبي بمثابة علاج وقائي من الأزمات والفساد المالي.

VIII.**1- نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة عالجنا إشكالية مدى مساهمة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي توصلنا الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات.
- تعد نظم المعلومات المحاسبية أحد أهم الركاز التي يعتمد عليها في سد الثغرات المؤدية الى الفساد المالي؛
- يجب تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي بما يتواكب مع التطورات الحاصلة، لمجابهة كل مظاهر الفساد المالي؛

- تطبيق نظم المعلومات في المؤسسات يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطتها حيث أنه يؤمن الحماية الكافية لأصول وممتلكات المؤسسة؛
- تلعب حوكمة نظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحد والتصدي لمختلف مظاهر الفساد المالي؛
- يعتبر النظام المعلومات المحاسبي غير المحوكم وسط ملائم لتغلغل الفساد المالي؛
- تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي بما يتأقلم مع التغيرات الحديثة، يعد ضرورة حتمية لمكافحة مظاهر الفساد المالي؛

عدم القدرة على السيطرة على البيانات مع تزايد المهام والأعمال في ظل النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي، مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار، الأمر الذي يساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي.

VIII.2**-آفاق الدراسة:** من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض المواضيع لتكون كأفكار لمشاريع بحثية مستقبلية:

- دراسة أهمية حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل الرقابة المالية؛
- دراسة حوكمة نظام المعلومات المحاسبي وأثره على التحصيل الضريبي؛
- دور مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري؛
- دراسة أهمية حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد المالي بالبنوك التجارية؛
- مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها في البنوك التجارية.

- **ملاحق:**

الجدول رقم(06): نتائج تحليل فقرات الاستبيان

الرقم	المتغير	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
01	يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة مع النظم الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فاعلية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	14	34.1	25	61	02	4.9	-	-	-	-
02	الرقابة على مخرجات نظام المعلومات في المؤسسة تقليل لحالات عدم التأكد لدى مستخدمها	19	46.3	20	48.8	1	2.4	1	2.4	-	-
03	يساهم استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في زيادة المعرفة لدى الأطراف ذات الصلة بما يسهل عملية الرقابة	5	12.2	15	36.6	13	37.1	5	12.2	3	7.3
04	يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية	8	19.5	11	26.8	15	36.6	7	17.1	-	-
05	يوفر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات المالية وتحليل أسبابها ومعالجتها	15	36.6	22	53.7	4	9.8	-	-	-	-
06	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تساهم في محاربة الفساد المالي	9	22	15	36.6	6	14.6	10	24.4	1	2.4
07	تعتبر حوكمة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من تقارير وقوائم مالية أهم المصادر المعتمدة في تحديد مواطن الفساد	12	29.3	24	58.5	2	4.9	3	7.3	-	-
08	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحدث باستمرار، البيانات التي تحتاجها إدارة المؤسسة في معرفة مدى احتمال وقوع تلاعب واحتيال	7	17.1	21	51.2	6	14.6	7	17.1	-	-
09	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المؤسسة في ترشيد القرارات المالية بالشكل الذي يقلل المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن	4	9.8	10	24.4	17	41.5	10	24.4	-	-
10	توفر نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على كل التلاعبات ومظاهر الفساد المحتملة	12	29.3	17	41.5	7	17.1	-	-	5	12.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الجدول رقم(07): يوضح نتائج تحليل فقرات الاستبيان

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	اختبار t	القيمة sig
1	يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة مع النظم الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام المختلفة مما يزيد في فاعلية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	4,29	,559	37.6	,000
2	الرقابة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تقليل لحالات عدم التأكد لدى مستخدمها	4,39	,666	40.9	,000
3	يساهم استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في زيادة المعرفة لدى الأطراف ذات الصلة بما يسهل عملية الرقابة	3,34	1,087	31.1	,000
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية	3,49	1,003	34.0	,000
5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات المالية وتحليل أسبابها ومعالجتها	4,27	,633	36.7	,000
6	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تساهم في محاربة الفساد المالي	3,51	1,165	43.9	,000
7	تعتبر حوكمة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من تقارير وقوائم مالية أهم المصادر المعتمدة في تحديد مواطن الفساد	4,10	,800	33.1	,000
8	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحدث باستمرار، البيانات التي تحتاجها إدارة المؤسسة في معرفة مدى احتمال وقوع تلاعب واحتيال	3,68	,960	30.4	,000
9	يساعد نظام المعلومات المحاسبي المؤسسة في ترشيد القرارات المالية بالشكل الذي يقلل المخاطر المرافقة لها إلى أدنى حد ممكن	3,20	,928	39.9	,000
10	توفر نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على كل التلاعبات ومظاهر الفساد المحتملة	3,76	1,241	41.0	,000
	المجموع	3.803	2,855	55.31	,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الاحالات والمراجع:

1. محمد سعاد عبد الفتاح. (2008). الفساد الإداري والمالي المظاهر وسبل المعالجة. مجلة النزاهة(03).
2. إبراهيم الأعمش. (1992). أسس المحاسبة العامة (الإصدار ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. إبراهيم خليل محمد . (2016). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. تاريخ الاسترداد 24 06, 2016، من http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic.
4. إبراهيم محمد أحمد. (2016). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية. تاريخ الاسترداد 25 06, 2016، من http://infotech. accountants.com/forums/showtheaphp/12489.
5. أحمد حلمي جمعة وآخرون. (2008). نظم المعلومات المحاسبية. عمان-الاردن: دار المناهج للنشر وتوزيع.
6. الزراوي إبراهيم ، و الجنابي عامر . (2008). اساسيات نظم معلومات المحاسبة. عمان-الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
7. الصبان محمد سمير، و محمد الفيومي. (1990). المراجعة بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
8. القاسم عبد الرزاق محمد. (2004). تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. عمان-الاردن: مكتبة دار الثقافة لنشر وتوزيع.
9. بوفروعة, س .(2012) .نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية .جامعة الشلف-الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.
10. سلام حجازي إبراهيم. (1987). نظم المعلومات الإدارية. مصر، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. عبود على سكر . (2010). تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(01)، 122.
12. فيحاء عبد الخالق وآخرون. (2009). دور الشفافية المحاسبية ومعايير الافصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي. مجلة البحوث المستقبلية(26).
13. ليلى ناجي ، و مجيد الفتلاوي. (2012). دور نظم المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(32)، ص286-287 (بتصرف).
14. محمد أحمد درويش. (2010). الفساد مصادره-نتائجه-مكافحته. القاهرة-مصر: عالم الكتاب.
15. محمد الشويات. (2014). الحاكمية والفساد الاداري والمالي. الاردن: جامعة عجلون.
16. محمد معبد أحمد مصطفى . (2012). الأثار الاقتصادية للفساد الإداري. الإسكندرية-مصر: دار الكر الجامعي.
17. يوسف أمير فرج . (2011). الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي (الإصدار ط01). الإسكندرية-مصر: مكتبة الوفاء.